



# الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٦ رمضان سنة ١٤١١ هـ . الموافق ١ نيسان سنة ١٩٩١ م . العدد ٣٧٥٠

## القرص

### الصفحة

- ٥٦٢ قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون الجيش الشعبي  
٥٦٤ نظام رقم ٩ لسنة ١٩٩١ نظام تحويل الضباط الى الدرجات ذات الصلة المدنية في ملك القوات المسلحة الاردنية .  
٥٦٦ نظام رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ نظام التأمين الصحي لتغطية الحائرين النظاميين  
٥٧٠ نظام رقم ١١ لسنة ١٩٩١ نظام معدل لنظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية  
٥٧٢ نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ نظام معدل لنظام التأمين الصحي لامضاء نقابة المهندسين  
٥٧٦ نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ نظام معدل لنظام التقاعد لامضاء نقابة المهندسين  
٥٧٨ نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ نظام معدل لنظام التأمين الاجتماعي لامضاء نقابة المهندسين  
٥٧٩ اعلانك صادرة بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  
٥٨٠ قرار معدل للقرار الخالص بتعليمات تحويلات شركات التأمين الى معيدي التأمين والتحويلات الاخرى

بمعية المطابع العسكرية

## نخبة الحرس الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وتام  
بصدارة واخضعت الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٨ - لسنة ١٩٩١  
قانون معدل لقانون الجيش الشعبي

### المادة ١ :

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجيش الشعبي لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٥، الملحق اليه فيما يلي بلقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### المادة ٢ :

يلغى نص المادة ٩ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

### المادة ٩ -

١ - تطبق احكام قانون التقاعد العسكري المعمول به وقت حدوث الاصلية على الملحقين الذين يستشهدون او يصابون بسبب الخدمة او في اثناء تأديتهم لواجباتهم احكام هذا القانون .

ب - ا - س على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات الاعتبارية الاخرى واصحاب الاعمال الاحتفاظ لمن يستدعى للخدمة في الجيش الشعبي من موظفيها او مستخدميها او عمالها بوظيفته او بعمله او بما هو مساو له في الراتب او الاجر طيلة مدة وجوده في الخدمة ، ويجوز تعيين آخرين بدلا منهم بصفة مؤقتة الى ان يصدر قرار بانتهاء مدة الخدمة .

٢ - يعاد الملحق الى وظيفته او عمله اذا طلب ذلك خطيا خلال اسبوعين من تاريخ تسريحه ، ويجب اعلانه الى عمله خلال اسبوع من تاريخ تقديم الطلب ، على انه اذا اصبح غير لائق للخدمة بسبب عجز اصيله اثناء العمليات العسكرية او من جراء قتياله بواجبات الخدمة العسكرية وكان باستطاعته القيام بعمل اخر فيعاد اليه على ان يراعى استناد العمل الذي يتناسب ووظيفته الاصلية من حيث المستوى او الراتب او الدرجة .

٣ - اذا رفض صاحب العمل اعادة المستخدم او العليل بعد انتهاء مدة الدفعة ، حد ذلك فصلا له ، وعلى صاحب العمل ان يدفع للعليل او المستخدم في هذه الحالة مبلغا يعادل مجموع الرواتب والعلاوات من ثلاث سنوات على اساس اخر راتب تقلضه .

٤ - اذا لم يقدم المستخدم او العليل طلبا للمعونة الى وظيفته او عمله خلال المدة المنصوص عليها في البند ٢ من هذه الفقرة او لم يتسلم عمله خلال عشرة ايام من تاريخ صدور الامر له بتسلم عمله جاز لصاحب العمل رفض طلب اعادته مالم يكن التأخير ناشئا عن عذر مشروع .

٥ - يقدم العليل او المستخدم طلب اعادته الى العمل في اي من الحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة من طريق مكتب العمل المختص ، وعلى المكتب احالة الطلب الى صاحب العمل للاجابة عليه .

ج - يتقاضى موظفو ومستخدمو وعمال الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الاخرى الملحقون بخدمة الجيش الشعبي رواتبهم من الجهة التي كانوا يتقاضونها منها ولادة لاتزيد على شهرين في كل مرة يستدعون فيها ، على ان تدفع القوات المسلحة رواتبهم للمدة التي تروى على ذلك .

د - ١ - لا تدفع اي رواتب او مخصصات او مكلفات او علاوات مالية مقابل الخدمة التطوعية  
لجيش الشعب .

٢ - يحدد مجلس الوزراء بموجب تعليمات يصدرها بهذا الغرض التعويض المالي الواجب دفعه للمتطوع في حالة اصيلته بجراحه دائمة او عجز جسماني او لورثته الشرعيين في حالة استشهاده وذلك اثناء قتياله بالوظيفة خلال وجوده بالخدمة لجيش الشعب .

هـ - تتم معالجة الملحق والمتطوع في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية والعسكرية بجنا عن اي اصابة تلحق به اثناء قتياله بالوظيفة .

### المادة ٣ -

يلغى نص المادة ١٧ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

### المادة ١٧ -

١ - يعاقب كل ملحق امتنع او تخلف دون عذر مشروع عن تلقيه الدفعة الصادرة اليه وفق احكام هذا القانون بالجس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً ، او بالاعتقابين معا ، اذا كانت الدفعة لاغراض التدريب اما اذا كانت لاغراض ممارسة تدابير النفي العلم او الخاص او في حالة الحرب او الطوارئ فيعتدب سبب للجس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

ب - يعاقب مرتكب اي مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات الصادرة بهتفاه بالجس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على مائتي دينار او بالاعتقابين معا .

ج - تجري محكمة الاشخاص على الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة ايام محكمة عسكرية .

## الحسين بن طلال

١١-٣-١٩٩١ م

|                                      |                           |                                  |                              |
|--------------------------------------|---------------------------|----------------------------------|------------------------------|
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة | وزير الخارجية             | نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية | رئيس الوزراء                 |
| د. محمد مضمون الزين                  | ظاهر المصري               | سالم مساعده                      | مضر بدران                    |
| وزير التعليم العالي                  | وزير دولة للشؤون          | وزير التكوين                     | وزير الاشغال العامة والاسكان |
| د. سعيد التل                         | رئيسة الوزراء حكمت السكاك | ابراهيم ايوب                     | عبد الرؤوف الروابدة          |
| وزير دولة للشؤون البرلمانية          | وزير الصناعة والتجارة     | وزير المالية                     | وزير الاعلام                 |
| الشيخ عبد الباقي جوي                 | د. زياد فريز              | باسل جردانه                      | ابراهيم عز الدين             |
| وزير الثقافة والشباب                 | الطاقة والثروة المعدنية   | وزير السياحة والآثار             | وزير العمل                   |
| د. خالد الكركي                       | ليث الطاهر                | المهندس داود خلف                 | مبد الكريم الدغمي            |
| وزير النقل والاتصالات                | وزير التربية والتعليم     | وزير التنمية الاجتماعية          | وزير التخطيط                 |
| جمال الصرايرة                        | د. ماجد خليفة             | د. عبد الله العكايلة             | د. خالد امين عبد الله        |
| وزير الصحة                           | وزير الاوقاف              | وزير الزراعة                     | وزير المياه والري            |
| د. عدنان الجرجولي                    | د. ابراهيم زيد الكيلاني   | المهندس محمد العالونه            | سمو هائل السورور             |



## نخبة الحرس الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصلحة ٢١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩-٣-١٩٩١  
نابراً بوضع النظم الاتي :-

نظام رقم ٩ لسنة ١٩٩١ م

نظام تحويل الضباط الى الدرجات ذات الصلة المدنية في ملاك القوات المسلحة الأردنية  
صادر بمقتضى الفقرة ١٦ من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية رقم ٣٥  
لسنة ١٩٦٦ م .

المادة ١ - يسمى هذا النظم - نظام تحويل الضباط الى الدرجات ذات الصلة المدنية في ملاك القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩١ - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظم على الضباط العاملين من مختلف الصنوف من محتاج القوات المسلحة الأردنية الى خدماتهم في كل من المجالين الفني والإداري اللذين يحددان بموجب التعليمات التي تصدر بمقتضى احكام هذا النظم .

المادة ٣ - تكون الدرجات ذات الصلة المدنية في ملاك القوات المسلحة الأردنية كالاتي وتعاود من حيث الراتب والملاوات الرتبة العسكرية المبينة ازاء كل منها :-

| الدرجة ذات الصلة المدنية | الرتبة العسكرية المعادلة لها |
|--------------------------|------------------------------|
| ١ - الدرجة العليا        | فريق                         |
| ب - الدرجة الخامسة       | لواء                         |
| ج - الدرجة الاولى        | عميد                         |
| د - الدرجة الثانية       | مقدم                         |
| هـ - الدرجة الثالثة      | رائد                         |
| و - الدرجة الرابعة       | نقيب                         |
| ز - الدرجة الخامسة       | ملازم أول                    |
| ح - الدرجة السادسة       | ملازم                        |

المادة ٤ - يتم التحويل من ملاك الرتب العسكرية الى ملاك الدرجات ذات الصلة المدنية بإرادة ملكية سلبية بناء على تنسيب رئيس هيئة الأركان العامة .

المادة ٥ - تعطى للضابط غير المتميز بالخدمة حرية الاختيار بين التحويل بالدرجة ذات الصلة المدنية او انهاء خدمته في القوات المسلحة الأردنية ، اما اذا كان الضابط ملتزماً بالخدمة بموجب البعثة او الدورة التي كان قد اودع فيها ولم يوافق على تحويله الى درجة ذات صلة مدنية تنتهي خدمته في القوات المسلحة الأردنية وعليه وعلى كتيبه في هذه الحالة متكلفين متفهمين تسديد جميع المبالغ المالية التي انتقلت عليها القوات المسلحة في بعثته او دورته دفعة واحدة وذلك دون الحاجة الى اذاره او اخطاره وتحسب تلك المبالغ بنسبة المدة المتبقية من التزامه وذلك وفقاً لشروط عقد البعثة او الدورة .

المادة ٦ - يكون للأشخاص الذين يتم تحويلهم من ملاك الرتب العسكرية الى ملاك الدرجات ذات الصلة المدنية الحقوق والامتيازات المقررة لنظرائهم في الرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم .

المادة ٧ - يجري ترقيع الملل بالدرجة ذات الصلة المدنية وفقاً للاحكام والشروط التالية :-

- وجود الدرجة الشافرة في الملل .
- اتمام الحد الأدنى للخدمة المقررة للترقية .
- ثبوت كفاءته للترقية وصلاحيته للتوظيف التي تسير الى الدرجة المختصة لها وذلك وفقاً للوائح التي يصدرها الفرع المختص بمدير شؤون الضباط .
- ان يكون قد ورد منه تقريران بدرجة جيدة على الأقل عن كل سنة من السنتين الاخيرتين .

المادة ٨ - يتم الترميع في الحالات التي لم يرد عليها نص خاص في هذا النظم وفق الاجراءات والقواعد المنصوص عليها في قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع آخر يحل محله او يعلله على ان يكون الحد الأدنى للخدمة المقررة للترقية من درجة الى درجة أعلى منها كما يلي

|                |            |
|----------------|------------|
| الدرجة السابعة | ثلاث سنوات |
| الدرجة السادسة | ثلاث سنوات |
| الدرجة الخامسة | خمس سنوات  |
| الدرجة الرابعة | خمس سنوات  |
| الدرجة الثالثة | خمس سنوات  |
| الدرجة الثانية | خمس سنوات  |
| الدرجة الاولى  | خمس سنوات  |
| الدرجة الخاصة  | ست سنوات   |

المادة ٩ - يتم الترميع الى الدرجة الاولى في ملاك فوق برادة ملكية سلبية بناء على تنسيب رئيس هيئة الأركان العامة ، اما الترميع الى الدرجات الاخرى يتم بقرار من رئيس هيئة الأركان العامة .

المادة ١٠ - لرئيس هيئة الأركان العامة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظم بما في ذلك تحديد ما يلي :-

- المجالات الفنية والادارية التي ينطبق عليها هذا النظم .
- المهام والاموال المنوطة او التي ستلتزم بالاشخاص المحليين الى الدرجات ذات الصلة المدنية .
- يلغى اي نظم او نص في اي نظم اخر يتعارض مع احكام هذا النظم .

١٩٩١-٣-٩ م .

### الحرس بن طلال

|                                      |  |                                  |                              |
|--------------------------------------|--|----------------------------------|------------------------------|
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة | وزير الخارجية                            | نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية | رئيس الوزراء                 |
| د. محمد عوض الدين                    | طاهر المصري                              | سالم مسامدة                      | مفر يحوان                    |
| وزير التعليم العالي                  | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء            | وزير التوظيف                     | وزير الاشغال العامة والاسكان |
| د. سعيد التل                         | حكمت السكاك                              | ابراهيم ايوب                     | عبد الرؤوف الروابدة          |
| وزير العمل                           | وزير دولة للشؤون البرلمانية              | وزير الصناعة والتجارة            | وزير المالية                 |
| عبد الكريم الدغمي                    | الشيخ عبد الحفيظ جوي                     | د. زياد فريز                     | باسل جردانة                  |
| وزير التخطيط                         | وزير الثقافة والشباب                     | وزير الطاعة والشؤون المدنية      | وزير السليحة والاطر          |
| د. خالد اجين                         | د. خالد التركي                           | فهد الطاهر                       | المهندس داود خلف             |
| وزير النقل والاتصالات                | وزير العدل                               | وزير التربية والتعليم            | وزير التنمية الاجتماعية      |
| جمال الصرايرة                        | د. ماجد خليفه                            | د. عبد الله المكياله             | يوسف اعظم                    |
| وزير الصحة                           | وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية | وزير الزراعة                     | وزير المياه والري            |
| د. عدنان الجلولي                     | د. ابراهيم زيد الكيلاني                  | المهندس محمد المالكه             | سعد هائل السورور             |

## نظام التأمين الصحي للملك الأردنية الهاشمية

بمقتضى المصادقة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩-٣-١٩٦١  
تأسس بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

نظام التأمين الصحي لنقابة المحامين النظاميين

مصادر بمقتضى المادتين ٥ و ٧٨ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام التأمين الصحي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦١ - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلية التالية حيثما وردت في هذا النظام المعنى المخصصة لها ادناه ما لم يدل القيد على غير ذلك :

|           |   |   |
|-----------|---|---|
| التأمينون | : | قانون نقابة المحامين النظاميين                    |
| التغطية   | : | نقابة المحامين النظاميين                          |
| المجلس    | : | مجلس النقابة                                      |
| الصندوق   | : | صندوق التأمين الصحي المنشأ بموجب احكام هذا النظام |
| اللجنة    | : | لجنة التأمين الصحي المشكلة بموجب احكام هذا النظام |

المادة ٣ - يسري هذا النظام على الفئات التالية :

١ - المحلي الاستاذ - المسجل اسمه في سجل المحامين المزاويلين المتفرغ لأعمال المحاماة ويمارسها بصورة مستمرة .

ب - المحلي المتدرب - المسجل في سجل المحامين المتدربين .

ج - المحلي المتقاعد - الحال الذي التقاعد .

المادة ٤ - ينشأ صندوق في النقابة يسمى - صندوق التأمين الصحي - يعمل على توفير المعالجة للمشتركين فيه ولافراد اسرهم المشمولين باحكام هذا النظام ويستفيدون من نص عليه فيه تشمل المعالجة المقصودة منه ما يلي :-

١ - الخدمة الطبية وتشمل الفحص السريري والتشخيصي والعلاج الفيزيائية والاختصاصية .

ب - المبيعات الجراحية والولادة القيصرية .

ج - الاوبئة ومراجعة الاطباء .

المادة ٥ - ١ - يتولى ادارة الصندوق لجنة تسمى - لجنة التأمين الصحي - وتشكل على النحو التالي :

|   |       |
|---|-------|
| ١ - الرئيس او من ينتدبه من اعضاء المجلس في حلة خياله .  | رئيسا |
| ٢ - اربع من صندوق النقابة .   | عضوا  |
| ٣ - خمسة من اعضاء الهيئة العامة للنقابة يميزهم المجلس من غير اعضاءه ممن ابقوا مدة لا تقل من عشر سنوات في ممارسة اعمال المحاماة معسلا بهرملة استاذ . | اعضاء |

واللجنة اثناء اي منهم من عضوية اللجنة في اي وقت واستبدال غيره .

ب - تنتهي مدة ولاية اللجنة بانتهاء مدة المجلس ، وتمتد اجتماعاتها بصورة دورية وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعها قانونيا اذا حضره الاكثريه المطلقة من اعضاءها وتصدر قراراتها بالاجماع او بأكثريه اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي كان الرئيس قد صوت معه .

المادة ٦ - ١ - تتولى اللجنة التوصية للمجلس في الامور التالية :

- ١ - الامور المتعلقة بقاءات الادارية للصندوق .
- ٢ - الاطباء والمستشفيات والصيديات والمختبرات التي ترى اعتمادها لفئات تامين المعالجة وفقا لاحكام هذا النظام .
- ٣ - اي اقتراحات تراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام .

ب - يترتب على اللجنة تقديم تقرير سنوي للمجلس عن اوضاع الصندوق .

المادة ٧ - ١ - يكون الاشتراك في الصندوق للفئات من المحامين المنصوص عليهم في المادة ٣ من هذا النظام الزاميا ، وعلى المشترك تعبئة النموذج المقرر من قبل المجلس لهذه الغاية وتقديمه للجنة مرفقا ببيانات والوثائق التي تحددها ، ولها تكليف المشترك بتقديم اي بيانات او معلومات اخرى ترى ضرورة تقديمها .

ب - للجنة وقت صرف اي معالجة للمشارك الى ان يقوم بتعبئة النموذج المقرر مرفقا ببيانات المطلوبة خلال ٣٠ يوما من التاريخ الذي تحدده اللجنة .

ج - يشترط لاستفادة المشترك من المعالجة المنصوص عليها في هذا النظام ان يكون قد سدد جميع الالتزامات المترتبة عليه بموجب قانون النقابة وانظمتها .

المادة ٨ - يدفع المشترك للصندوق الاشتراكات السنوية التالية :

- ٦٠ ديناراً عن نفسه .
- ٣٦ ديناراً عن زوجته او زوجها حسب مقتضى الحال وعن الوالد او الوالدة .
- ١٢ ديناراً عن كل ولد من اولاده .

المادة ٩ - تتكلف وارادات الصندوق من المصادر التالية :

- ١ - بدل الاشتراكات السنوية للمشتركين وان اسرهم .
- ب - المبلغ السنوية التي يخصها المجلس من خزانة التقاعد وصندوق التعاون لتغطية العجز المالي للصندوق .
- ج - التبرعات والهبات وبيع استثمارات امواله وغيرها .
- د - طوابع التأمين الصحي ويستوفي المجلس لهذه الغاية طابع تامين صحي من كل مزاورة بمعالجة تقم للنقابة بنسبة ١٪ من قيمتها .

المادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الاخير من شهر كانون الاول من السنة نفسها . ويعتبر السنة التي يصدر بها هذا النظام سنة وان تلت من ذلك .

المادة ١١ - يفتح حساب خاص باسم الصندوق لدى النقابة ويخضع هذا الحساب للاحكام والاصول المالية والمحاسبية المطبقة على حسابات النقابة .

المادة ١٢ - ١ - يدفع الصندوق للمشتركين ايراد اسرته المشمولين بالتأمين الصحي ما نسبته ٩٠٪ من كلفة المعالجة المنصوص عليها في هذا النظام ، ويحدد اقسامه الفان وخمسائة دينار لكل حلة معالجة .

ب - في الحالات الطارئة التي يعجز فيها استئجار مشروع يتقبله المجلس مراجعة الاطباء والمستشفيات والصيديات والمختبرات المعتمدة يتولى الصندوق المعالجة شريطة ان لا يتحمل الصندوق من كلفة المعالجة في هذه الحالة ما يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة ١ من هذه المصادقة .

مجلس النقابة



ج - للجلس الموافقة على معالجة المشترك أو المنتفع خارج الملكية إذا استدمت الحالة المرضية ذلك وتعذرت معالجتها في الملكية بناء على تقرير من لجنة طبية يعيدها المجلس لهذه الغاية شريطة ان لا يتحمل الصندوق من كلفة المعالجة في الحلة الواحدة أكثر من خمسة آلاف دينار من ضمنها نفقات السفر .

المادة ١٣ - لتشمل المعالجة المقصودة لغاية هذا النظم الأمور والحالات التالية :-

- أ - تقديم النظارات والسماعات الطبية
- ب - توفير الاطراف الصناعية
- ج - معالجة الاسنان وتطعيم اللثة
- د - معالجة العاهات الخلقية
- هـ - معالجة التجميد
- و - الولادة الطبيعية وبطريقة حالات الحمل وامراض العقم .
- ز - الختان والتطعيم ضد الامراض
- ح - الامراض العقلية والنفسية
- ط - الحالات الناجمة عن حوادث السير .
- ي - الغذاء والاجهزة الطبية
- ك - الحالات المرضية ومضاعفاتها التي اصيب بها المشترك أو أحد أفراد أسرته قبل الاشتراك في هذا النظم .
- ل - امساك العمل اذا كفت بمشكلة بتأمين صحي آخر .

المادة ١٤ - أفراد أسرة المشترك المشمولين بالمعالجة وفق احكام هذا النظم هم :-

- أ - الزوج أو الزوجة .
- ب - الاولاد الذين لم يتجاوزوا الثالثة عشرة من العمر وكذلك الذين يطلقون العلم في الكليات أو الجامعات حتى انهاء تعليم الدراسة أو حتى اكملهم الخمسة والعشرون من العمر ايها يتبع أولا .
- ج - البنات العازبات .
- د - الولد المفقود .
- هـ - الوالدان ان كان المشترك هو الميراث الوحيد لهما أو لاي منهما .

المادة ١٥ - للمشارك حق استثناء والديه من الاشتراك في الصندوق كما وان للبحرية استثناء زوجها واولادها من الاستفادة من احكام هذا النظم دون ان يكون لاي منهما حق الرجوع من هذا القرار .

المادة ١٦ - اذا توفي المشترك من لاي من أفراد أسرته المنتظمين من الصندوق الاستمرار في الاستفادة من خدمات الصندوق شريطة دفع بدل الاشتراك المستحق عليه على ان لا يكون مشمولاً بأي خدمات اخرى للمعالجة .

المادة ١٧ - لا تصرف كلفة اي معالجة بعد انقضاء ثلاثة اشهر على تاريخ استحقاقها دون تقديمها الى اللجنة ويسقط حق المطالبة بها .

المادة ١٨ - اذا تولت اي جهة اخرى دفع أو تسديد تكاليف معالجة أي مشترك أو منتفع تسري عليها احكام هذا النظم فلا يحق له مطالبة الصندوق بتفكك المعالجة، اما اذا تحملت الجهة الاخرى جزءاً من تلك التكاليف فيتحمل الصندوق في هذه الحالة الفرق بين المبلغ الذي دفعه المشترك أو المنتفع من تكاليف المعالجة والمبلغ الذي تحملته تلك الجهة ، على ان لا يزيد هذا الفرق على الحد الأقصى لتكاليف المعالجة المنصوص عليه في هذا النظم .

المادة ١٩ - يلغى اي نص يتعلق بثمانين المسمى ورد في انظمة التغطية .

## الحسين بن طلال

١٩١١-٣ م .

|                                      |                                 |                                  |                                |
|--------------------------------------|---------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة | وزير الخارجية                   | نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية | رئيس الوزراء                   |
| د. محمد عضوب الزين                   | طاهر المصري                     | سالم مساعده                      | مضر بدران                      |
| وزير التعليم العالي                  | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء   | وزير                             | وزير الاشغال العمومية والاسكان |
| د. سعيد التل                         | حكمت السكاك                     | ابراهيم ايوب                     | عبد الرؤوف الروابدة            |
| وزير العمل                           | وزير دولة للشؤون البرلمانية     | وزير الصناعة والتجارة            | وزير الاعلام                   |
| عبد الكريم الدغمي                    | الشيخ عبد الباقي جوي            | د. زياد فريز                     | باسل جردانه                    |
| د. خالد امين عبدالله                 | د. خالد الكركي                  | د. ثابت الطاهر                   | المهندس داود خلف               |
| وزير النقل والاتصالات                | وزير الثقافة والشباب            | وزير التربية والتعليم            | وزير التنمية الاجتماعية        |
| جمال الصرايرة                        | د. ماجد خليفة                   | د. عبد الله العكايلة             | يوسف العظم                     |
| د. عثمان الجلولي                     | وزير الشؤون والمؤسسات الاسلامية | وزير الزراعة                     | وزير المياه والري              |
|                                      | د. ابراهيم زيد الكيلاني         | المهندس محمد العلالونه           | سمو هائل السرور                |

## نظام الجوائز الأولى ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٤٥ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩-٢-١٩٩١  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١١ - لسنة ١٩٩١  
نظام معدل لنظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام معدل لنظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية لسنة ١٩٩١ - ويقرأ مع النظام رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٢ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ٢ -

يكون للكلية التقنية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دللت القرينة على غير ذلك :

|         |   |
|---------|---|
| الوزارة | وزارة الثقافة   |
| الوزير  | وزير الثقافة  |
| الجائزة | جائزة الدولة التقديرية او التشجيعية   |
| التتبع  | حسبما تدل عليها القرينة في هذا النظام<br>مجموع الاعمال التي تقدم للحصول على جائزة الدولة التقديرية وعمل واحد يقدم للحصول على جائزة الدولة التشجيعية |
| الموضوع | اي نوع ادبي او فني او فرع من فروع العلوم يندرج تحت اي حقل من الحقول المنصوص عليها في هذا النظام .   |

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٥ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ٥ -

تتكون الجائزة بنومينها بما يلي :-  
أ - شهادة تفوق  
ب - مكافأة نقدية

المادة ٤ - تعدل المادة ٦ من النظام الأصلي على الوجه التالي :-  
اولا : يلغى نص الفقرات ١ ، ب ، ج منها والاستعاضة عنها بما يلي :-  
أ - ان يكون انتاجا منشورا او مملنا غير مقتبس وان تتوافر فيه الاصالة والتميز وان يتضمن اضافة جديده على حقله .  
ب - ان لا يكون صاحب النتاج قد منحه عنه اي جائزة من اي دولة او مؤسسة او جهة اخرى سواء اكانت عربية ام غربية .

ثانيا : باعادة ترقيم الفقرتين د ، هـ منها لتصبحا برقم ج ، د على التوالي .  
المادة ٥ - يلغى نص المادة ٧ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ٧ -

يخصص لكل حقل جائزة واحدة تمنح عن افضل نتاج في ذلك الحقل .

المادة ٦ - يلغى نص الفقرة ج من المادة ٩ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ج - للوزير صرف مكافآت مالية لاجزاء لجان والاشخاص الذين تستعين بهم اللجان بموافقة الوزير لتكوين التتبع .

المادة ٧ - يلغى نص المادة ١١ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ١١ -

أ - تعلن الوزارة في موعد لا يتجاوز النصف الاول من كل سنة عن فتح باب التقدم للحصول على الجائزة في الحقول المبينة في المادة ٤ من هذا النظام .  
ب - للوزير ان يحدد موضوع الجائزة في كل حقل والشروط الشكلية لقبول النتاج من حيث العدد والحجم واي شروط اخرى يوافق عليها .

## الحسين بن طلال

١٩٩١-٣-١ م .

|   |                             |                                  |                                  |
|---|-----------------------------|----------------------------------|----------------------------------|
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة    | وزير الخارجية               | نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية | رئيس الوزراء                     |
| د. محمد عضوب الزين                      | طاهر المصري                 | سالم مسامدة                      | مضر بدران                        |
| وزير الاعمال                            | وزير التعليم العالي         | وزير دولة                        | وزير التكوين وزير الاشغال العامة |
| د. سعيد التل حكيم السكاكيت ابراهيم ايوب | لشؤون رئاسة الوزراء         | لشؤون رئاسة الوزراء              | والاسكان                         |
| وزير العمل                              | وزير دولة                   | وزير الصناعة والتجارة            | وزير المالية                     |
| عبد الكريم الدغمي                       | للشؤون البرلمانية           | زيد فريز                         | باسل جردانه                      |
| وزير التخطيط                            | وزير الثقافة والشباب        | وزير الطاقة والثروة المعدنية     | وزير السيلحة والاثار             |
| د. خالد امين عبد الله                   | د. خالد الكركي              | ثابت الطاهر                      | المهندس داود خلف                 |
| وزير النقل والاتصالات                   | وزير العدل                  | وزير التربية والتعليم            | وزير التنمية الاجتماعية          |
| جمال الصرايرة                           | د. ماجد خليفة               | د. عبد الله المكايه              | يوسف العظم                       |
| وزير المحبة                             | وزير الاوقاف                | وزير الزراعة                     | وزير المياه والري                |
| د. عفنان الجبلولي                       | والشؤون والمقدسات الاسلامية | المهندس محمد العلاونه            | سمو هائل السرور                  |



## نظام التأمين الصحي للمملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١-٢-١٩٩١  
تأسس بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٢ - لسنة ١٩٩١  
نظام معدل لنظام التأمين الصحي لأعضاء نقابة المهندسين

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام معدل لنظام التأمين الصحي لأعضاء نقابة المهندسين لسنة ١٩٩١ - ويقرأ مع النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من النظام الأصلي بالفناء تعريف عبارة - عضو الصندوق - الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

عضو الصندوق : عضو النقابة الأرضي المشترك في الصندوق والقيام في الملكية .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٧ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ٧ -

١ - يكون الاشتراك في الصندوق في إحدى الفئتين التاليتين ويحق للعضو ان يختار احدهما :-  
١ - تأمين صحي فئة أولى - ويدفع العضو المشترك في هذه الفئة ٨٠٠ ديناراً أربعة دنائير وثلاثمائة فلس شهرياً عنه و ٢ ثلاثة دنائير شهرياً من كل فرد من افراد أسرته المشتركين من المنصوص عليهم في المادة ١٦ من هذا النظام .

٢ - تأمين صحي فئة ثانية - ويدفع العضو المشترك في هذه الفئة ٢٤٠٠ ديناراً وأربع مئة فلس شهرياً عنه و ١٨٠٠ ديناراً وثلاثمائة فلس شهرياً من كل فرد من افراد أسرته المشتركين من المنصوص عليهم في المادة ١٦ من هذا النظام .

ب - يدفع الصندوق ٨٠٪ من نفقات العلاج الصحي للفئة الأولى و ٤٠٪ من تلك النفقات للفئة الثانية الذي يتم داخل الملكية حسب الحد الأدنى المقرر قانوناً بموجب موافق عليها المجلس ، على ان لا يتجاوز مجموع المبالغ التي يدفعها الصندوق من علاج العضو والافراد أسرته خلال السنة الواحدة عشرة اضعاف مجموع الأقساط التي قام العضو بدفعها عنه ومن افراد أسرته المشتركين من تلك السنة مضافاً لها كليل الرضيد غير المستغل من سنة الاشتراك السابقة .

المادة ٤ - تعدل المادة ٨ من النظام الأصلي بالفناء عبارة - للهيئة العامة للنقابة - الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة - للمجلس - .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ١٢ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ١٣ -

١ - مع مراعاة احكام الفقرة ج من المادة ٧ والفقرة ب من هذه المادة يقدم الصندوق للعضو وافراد أسرته المشتركين بالتأمين الصحي والمنصوص عليهم في المادة ١٦ من هذا النظام العلاج الصحي داخل الملكية على الوجه التالي :-

١ - الكشف الطبي والتحليل المخبري والتصوير والتخطيط والتخدير والعمليات الجراحية والولادة القيصرية ونفقات التداوي الناجمة عن الحالات المرضية .  
٢ - الاعالة في المستشفيات بالدرجة الاولى .

ب - للمجلس الموافقة على صرف نفقات العلاج الصحي الذي يتم خارج الملكية للعضو او لاي من افراد أسرته المشتركين وذلك بناء على تقرير طبي من اللجنة الطبية المعتمدة من قبل المجلس وتدفع نفقات العلاج في هذه الحالة وفقاً لاحكام المادة ١٥ من هذا النظام .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ١٤ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ١٤ -

لايشمل التأمين الصحي المنصوص عليه في هذا النظام الامور والحالات التالية :-

- تقديم النظارات والساعات الطبية .
- توفير اطراف الصناعية ومعالجة العمالة الخلقية .
- معالجة الاسنان عموماً وتقليح اللثة باستثناء الفلج .
- عمليات التجميل .
- الولادة الطبيعية ومتابعة حالات الحمل وامراض العقم .
- الحالات المرضية ومضاعفاتها التي اصيبت بها العضو او اي من افراد أسرته قبل الاشتراك في النظام .
- معالجة الاصابات الناتجة عن الحوادث القاهرة مثل الفيضانات والبهزات الارضية والحروب .
- الختان والتطعيم ضد الابرأض .
- الامراض النفسية والامراض العقلية .
- الحالات الناتجة من حوادث السير .
- اصابات العمل الا اذا كانت غير مشمولة بتأمين اخر ولكن بعد املأ مقداره ٣ اضعاف اشتراك العضو في السنة الواحدة .
- موانع الحمل .
- الغذاء والاجهزة الطبية الموصوفة من الطبيب .

المادة ٧ - يلغى نص الفقرة - أ - من المادة ١٥ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ١٥ -

١ - تدفع نفقات العلاج الصحي الذي يتم خارج الملكية وفقاً لاحكام الفقرة ب من المادة ١٣ بموجب موافقة يوافق عليها المجلس على ان لا يتجاوز مجموع المبالغ التي يدفعها الصندوق من علاج العضو وافراد أسرته المشتركين خلال السنة الواحدة خارج الملكية عشرة اضعاف مجموع الأقساط التي قام بدفعها العضو من نفسه وافراد أسرته من تلك السنة مضافاً إليها كليل الرصيد غير المستغل من سنة الاشتراك السابقة .

مكة المكرمة

المادة ٨ - يلغى نص المادة ١٦ من النظم الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٦

امراد اسرة العضو الذين لهم الحق في الاشتراك في الصندوق هـ -

١ - الزوجة او الزوج .

ب - الاولاد الذين لم يتجاوزوا الثلثة عشر من العمر وكذلك الذين يتلقون العلم في الكليات والجامعات حتى انهاء الدراسة او اكملهم الخدمة والعشرين من العمر ايها يتبع اولاد .

ج - البنات العربيات .

د - الاولاد الملقون بها بلغت اعمارهم .

هـ - والدا العضو الوحيد لابويه .

المادة ٩ - يلغى نص المادة ١٧ من النظم الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٧

١ - يكون الاشتراك في الصندوق لمدة سنة اعتبارا من اليوم الاول من كانون ثاني ولغاية ٣١ كانون اول من نفس السنة .

ب - يتم التسجيل للاشتراك في الصندوق خلال الشهرين الاخيرين من السنة المالية السابقة لسنة الاشتراك على ان يدفع المشترك رسوم التأمين الصحي عند تقديم طلب الاشتراك .

ج - يتم تجديد الاشتراك في الصندوق للعضو ولائرا اسرته المسجلين في السنة السابقة بتقديم طلب التجديد ودفع رسوم التأمين الصحي خلال الشهرين الاخيرين من السنة المالية السابقة لسنة الاشتراك ودفع رسوم الاشتراك عند تقديم الطلب ولا يجوز قبول الاشتراك بعد هذه المدة .

د - يخضع العضو المشترك لأول مرة وامراد اسرته المنتفعون الى فحص طبي شامل لدى الجهات الطبية المعتمدة من المجلس وحسب النموذج المعد لذلك وتقسم تلك الفحص بين المشترك والصندوق بالتساوي .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة ١٨ من النظم الاصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

#### المادة ١٨

لعضو الصندوق بعد اخلته على التقاعد الاستمرار بالاستفادة من احكام هذا النظم على ان يدفع رسوم الاشتراك المترتبة بموجب اخلته شريطة ان يكون قد اشترك في الصندوق لمدة لا تقل عن خمس سنوات قبل اخلته على التقاعد .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ١٩ من النظم الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ١٩

اذا خلف عضو الصندوق اي حكم من احكام هذا النظم للمجلس الحق بلغاه اشتراكه في الصندوق ولدة لا تزيد على سنتين وذلك بعد استيفاء التحقيق في تلك المخالفة من قبل لجنة يمينها المجلس لهذا الغرض من غير اعضائه او اعضاء اللجنة .

#### الحسين بن طلال

١-٣-١٩١١ م .

|  |   |   |   |
|--|---|---|---|
| رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مقر بدران                               | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>مسلم مسامدة | وزير الخارجية<br>طاهر المصري                    | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>د. محمد عيسى الزين |
| وزير الاشغال<br>العامة والاسكان<br>عبد الرؤوف الروابدة                 | وزير التكوين<br>ابراهيم ايسوب                     | وزير دولة<br>لشؤون رئاسة الوزراء<br>هكمت السكاك | وزير التعليم العالي<br>د. سميد القل                           |
| وزير الاعلام<br>ابراهيم عز الدين                                       | وزير المالية<br>باسل جردانه                       | وزير الصناعة والتجارة<br>د. زياد فريز           | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>الشيخ عبد الباقي جبو        |
| وزير العمل<br>عبد الكريم الدغمي  | وزير السياحة والآثار<br>المهندس داود خلف          | وزير الطاقة والثروة المعدنية<br>ثابت الطاهر     | وزير الثقافة والشباب<br>د. خالد الكركي                        |
| وزير التخطيط<br>د. خالد أمين عبدالله                                   | وزير التنمية الاجتماعية<br>يوسف العظم             | وزير التربية والتعليم<br>د. عبد الله العكايلة   | وزير العدل<br>د. ماجد خليفة                                   |
| وزير النقل والاتصالات<br>جمال الصرايرة                                 | وزير المياه والري<br>سعد هليل السرور              | وزير الزراعة<br>المهندس محمد الملاونه           | وزير الصحة<br>د. عدنان الجاجولي                               |
| وزير الاوقاف<br>والشؤون والمؤسسات الاسلامية<br>د. ابراهيم زيد الكيلاني |   |   |   |

مكتبة



## نخري الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١-٢-١٩٩١  
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم - ١٣ - لسنة ١٩٩١  
نظام معدل لنظام التقاعد لاهضاء نقابة المهندسين

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظام معدل لنظام التقاعد لاهضاء نقابة المهندسين لسنة ١٩٩١ - ويقرا مع النظام رقم ٤ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرا عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة ١٢ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بلغاه نص الفقرة - منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
(١ - يعتبر العضو في النقابة مشتركاً حكافى الصندوق اعتباراً من تاريخ انتسابه الى النقابة ) .  
ثانيا : بلغاه الفقرة بـ منها واعادة ترقيم الفقرة ج الواردة فيها لتصبح برقم ب .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ١٤

١ - يكون التسط التقاعدي الشهري الذي يستوفى من العضو حسب المادة التي انتضت على تخرجه كما يلي :

- ١ - اربعة دنائير خلال السنوات الخمس الاولى من تخرجه .
- ٢ - ستة دنائير اذا تراوحت المدة التي انتضت على تخرجه بين ٦-١٠ سنوات .
- ٣ - ثمانية دنائير اذا تراوحت المدة التي انتضت على تخرجه بين ١١-١٥ سنة .
- ٤ - عشرة دنائير اذا تراوحت المدة التي انتضت على تخرجه بين ١٦-٢٠ سنة .
- ٥ - اثنا عشر دنائير اذا كفت المدة التي انتضت على تخرجه ٢١ سنة فأكثر .

ب - يحدد الراتب التقاعدي الكليل بقرار من الهيئة العامة للصندوق بناء على تنسيب المجلس ، وتكون نسبة الفئة الثالثة المنصوص عليها في البند ٣ من الفقرة -أ- من هذه المادة الى الراتب التقاعدي الكليل ١٥/١ ، وللهيئة العامة اعادة النظر في تحديد الراتب التقاعدي كل خمس سنوات اذا دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١٧ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ١٧

يحسب الراتب التقاعدي في جميع الحالات بضرب الراتب التقاعدي الكليل في عدد الاشهر المسدد عنها اضلاط التقاعد الشهرية والخاصة للتقاعد ويقسم الناتج على ٣٦٠ .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٢٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب - ان لا يزيد مجموع حصص الوالدين والاخوة والاخوات على ٢٥٪ من الراتب التقاعدي المستحق لعضو الصندوق اذا كان متزوجاً عند ومات وان لا تزيد هذه النسبة على ٥٠ بالمائة اذا كان عضو الصندوق عنده وملكه اعزياً .

المادة ٦ - تعدل المادة ٢٦ من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بشطب الحرف - ا - الوارد في مطلعها .  
ثانيا : بلغاه الفقرة ب الواردة فيها .

١-٢-١٩٩١ م .

### الحسين بن طلال

|  |  |   |   |
|--|--|---|---|
| رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مضر بدران               | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>سالم مساعدة                    | وزير الخارجية<br>طاهر المصري                    | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>د. محمد عضوب الزين |
| وزير الاشغال<br>العملة والاسكان<br>عبدالمرووف الروابده | وزير<br>التعمير<br>ابراهيم ايسوب                                     | وزير دولة<br>لشؤون رئاسة الوزراء<br>حكمت السكست | وزير التعليم العالي<br>د. سعيد التل                           |
| وزير الاعلام   | وزير المالية   | وزير<br>الصناعة والتجارة<br>د. زياد فريز        | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>الشيخ عبد الباقي جمو        |
| ابراهيم عز الدين                                       | باسل جردانه  | وزير الطاقة والثروة المعدنية                    | وزير الثقافة والشباب  |
| وزير<br>العمل<br>عبدالكريم الدفمي                      | وزير<br>السياسة والاعمال<br>المهندس داود خلف                         | نائب الطاهر                                     | د. خالد الكركي  |
| وزير<br>الاجتماعية<br>التخطيط<br>د. خالد أمين عبد الله | وزير التنمية<br>الاجتماعية<br>يوسف المظلم                            | وزير التربية والتعليم<br>د. عبد الله المكايه    | وزير<br>المعدل<br>د. ماجد خليفة                               |
| وزير<br>التنقل والاتصالات<br>جمال الصرايرة             | وزير<br>المياه والري<br>سعد هائل السورور                             | وزير<br>الصحة<br>د. عدنان الجلولي               | وزير<br>الزراعة<br>المهندس محمد الملاونه                      |
|  | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمفسك الاسلامية<br>د. ابراهيم زيد الكيلاني |   |   |

## محسن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩-٣-١٩٩١  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٤ - لسنة ١٩٩١

نظام معدل لنظام التأمين الاجتماعي

لامنصفاء نقابة المهندسين

المادة ١ - يسمى هذا النظام - نظم معدل لنظام التأمين الاجتماعي لاعضاء نقابة المهندسين لسنة ١٩٩١ ويقرأ مع النظام رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ١١ من النظام الاصلي بلفاء مطلعها والاستعاضة عنه بما يلي :-  
( يدفع لعضو الصندوق او لافراد عائلته حسب مقتضى الحال راتب تأمين اجتماعي مقداره ٦٠ ستون ديناراً في الشهر بالاضافة الى الراتب التقاعدي المستحق بموجب نظم التقاعد لاعضاء نقابة المهندسين المعمول به في اي من الحالات التالية ) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
باستثناء ما نص عليه في المادتين ١١ ، ١٢ من هذا النظام لا يصرف اي مبلغ اخر من الصندوق لمضو الصندوق او لافراد عائلته .

المادة ٤ - تعدل المادة ١٥ من النظام الاصلي بلفاء مبدلة - او العضو المتقاعد - الواردة في مطلعها .

١-٣-١٩٩١ م .

### الحسين بن طلال

|  |   |   |   |
|--|---|---|---|
| رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>مقر بدران               | نائب رئيس الوزراء<br>وزير الداخلية<br>سالم مساعده | وزير الخارجية<br>طاهر المصري  | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>د. محمد عسوب الزين |
| وزير الاشغال<br>العامة والاسكان<br>عبد الرؤوف الروابدة | وزير<br>التعمير<br>ابراهيم ايوب                   | وزير التعليم العالي<br>وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>د. سعيد التل حكمت السكاك | وزير<br>الاسلام<br>ابراهيم عز الدين                           |
| وزير<br>المالية<br>باسل جردانه                         | وزير<br>الصناعة والتجارة<br>د. زياد فريز          | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>الشيخ عبدالقاسم جوي                               | وزير<br>المعمل<br>عبد الكريم الذهني                           |
| وزير السليحة والاثار<br>المهندس داود خلف               | وزير<br>الطاقة والكهرباء<br>نابيت الطاهر          | وزير الثقافة والشباب<br>د. خالد التركسي   | وزير<br>التخطيط<br>د. خالد أمين عبدالله                       |
| وزير<br>التربية والتعليم<br>يوسف العظم                 | وزير التربية والتعليم<br>د. عبد الله المكايله     | وزير<br>المسكن<br>د. ماجد خليفة   | وزير<br>النقل والاتصالات<br>جمال الصرايرة                     |
| وزير<br>المياه والري<br>سعد هائل السورور               | وزير<br>الزراعة<br>المهندس محمد الملاونه          | وزير الاوقاف<br>والشؤون المقدسة الاسلامية<br>د. ابراهيم زيد الكيلاني                | وزير<br>الصحة<br>د. عنان الجبلولي                             |

اعلانات صادرة بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون محكمة لائحة العاصفة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٥٨٠ تاريخ ١-١١-١٩٨٨ الى مجلس الامة فنال منه قبولا وبك بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية قانوناً دائماً .

١-٣-١٩٩١ م .

رئيس الوزراء  
مقر بدران

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٥٨٠ تاريخ ١-١١-١٩٨٨ الى مجلس الامة فنال منه قبولا وبك بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية قانوناً دائماً .

١-٣-١٩٩١ م .

رئيس الوزراء  
مقر بدران

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التبرع المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٥٨٢ تاريخ ٦-١١-١٩٨٨ الى مجلس الامة فنال منه قبولا وبك بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية قانوناً دائماً .

١-٣-١٩٩١ م .

رئيس الوزراء  
مقر بدران

مقر بدران